تقييم أثر الشراكة الأورو- متوسطية على التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية المعاصرة

د. خالد عبد الحميد حسانين *

مُستخلص

أصبحت مصر شريكا في اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية (اليوروميد) منذ العام 2003، وتتمثل المشكلة البحثية فى التساؤل الآتى: هل العلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي تصل إلى المستويات المأمولة أم لازالت دون المستوى؟ سواء كان ذلك للصادرات أو الواردات أو حجم التجارة، وقد تم استخدام نموذج الجاذبية وبعض النماذج القياسية الأخرى في الدراسة . ،وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمهاأن التجارة المصرية الفعلية أعلى من الوضع المأمول،سواء للفترة الأولى أو الثانية ، وأوصت الدراسة بتعظيم النتائج الإيجابية في هذا الإطار.

كلمات مفتاحية : الشراكة الأورومتوسطية – الاتحاد الأوروبي – الصادرات والواردات – المتغيرات الدولية والإقليمية .

مقدمـــة :

أصبحت مصر شريكا في اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية (اليوروميد) منذ العام 2003[3]، كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر حاليا حيث يتم تصدير حوالي 33% من الصادرات المصرية إليه، وقد بدأت مصر في تنفيذ الشق التجاري من اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في الأول من يناير عام 2004، وتم تفعيل الاتفاقية في الأول من يونيو من نفس العام، وكان الهدف الرئيسي منها هو تأسيس منطقة حرة للتبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي[22]. وكان لبعض التغيرات الاقليمية والدولية

* مدرس الاقتصاد والمالية العامةبالمعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر.

في الفترة من عام 2011 بعض الأثر على حركة التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، وهذا ما سيتم قياسه في هذا البحث.

المشكلة وهدف البحث:

تتبلور المشكلة البحثية فى التساؤل الآتى: هل العلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي تصل إلى المستويات المرغوبة بها أم لازالت دون المستوى؟ سواء كان ذلك للصادرات أو الواردات أو التجارة. وللاجابة على هذا التساؤل فان البحث يهدف إلى قياس ذلك بالمقارنة فى اتجاهين: الأولى وتتم للصادرات والواردات والتجارة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي على مستوى الدول بين فترتين موضع الدراسة، أما الثانية فتتم للصادرات والواردات والتجارة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي عبر السنوات، وتتم المقارنة فى كلاهما ما بين الوضع الفعلى والوضع المأمول.

المنهجية المستخدمة :

تم استخدام نموذج الجاذبية، حيث اعتمد البحث على بيانات 28 دولة هى أعضاء الاتحاد الأوروبي بالاضافة إلى مصر، وقد تم استخدام طريقة التقدير للبيانات المختلطة Pooled Estimation مع استخدام كل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) مع استخدام Hausman test لتحديد الطريقة الأفضل، واختبار معنوية معاملات المتغيرات الصورية المستخدمة بين الفترة الزمنية باستخدام Wald Test.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات المنشورة بالموقع الالكترونى للأمم المتحدة خلال الفترتين (2008-2010)، (2013-2015) وقد تم استبعاد عامى 2011، 2012 باعتبارها فترة غير مستقرة فى مصر.

أولا : الإطار النظري والدراسات السابقة:

1 – دور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية: زاد اهتمام الاقتصاديين خلال العقود الماضية بدور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول. وقد أصبحت الصادرات

عنصرًا هامًا فيما تقدمه التجارة الخارجية من فوائد، الأمر الذي جعل من تنمية الصادرات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بها وزيادتها، حيث تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية فى الوقت الراهن وخصوصا مع إحتدام المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية. كما تزداد أهمية تنمية الصادرات فى ضوء الدور الحيوى الذى تلعبه فى زيادة الإنتاج المحلى، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبى، وتحسين ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجى. لذا كان التصدير أحد دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة، وتشهد الصادرات المصرية انخفاضاً نسبياً وخاصة فى السنوات الأخيرة، ويشير وضع مصر الراهن على خريطة التصدير العالمية إلى ضرورة السعى لتحقيق طفرة فى هذه الصادرات، مما يحتم ان تحظى بالمزيد من الاهتمام والرعاية من قبل الحكومات والجهات ذات العلاقة فى مختلف المجالات الاقتصادية.

كما تعتبر الواردات أحد الركائز الأساسية والتى عادةً ما تلجأ لها الدول لتوفير السلع بصفة عامة والسلع الاستراتيجية بصفة خاصة والتى لا يكفى إنتاجها المحلى، ونظراً للتطورات الهائلة والسريعة فى البيئة الاقتصادية العالمية، وظهور التكتلات الاقتصادية وتصاعد دورها واشتداد المنافسة العالمية بين الدول التى فرضتها التغيرات الاقتصادية العالمية، تعمل هذه الدول على تبنى العديد من الآليات التى من شأنها زيادة حجم الصادرات والارتفاع بقيمتها وفتح أسواق جديدة مع زيادة الاهتمام بالميزة التنافسية بالإضافة للميزة النسبية، وخفض حجم الواردات والتى من شأنها أن تساهم في تخفيف الآثار السلبية لتلك المتغيرات.

2 – مدى تأثير الاتحاد الأوروبي على التجارة العالمية: يتزايد تأثير الاتحاد الأوروبي[22] فى الشئون العالمية بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة بشكل مستمر، فعملية الوحدة، وإطلاق اليورو والتطور المتزايد له بالإضافة لسياسته المتبعة تجاه العلاقات الخارجية والأمن تمنح الإتحاد الأوروبي وتزوده بوضعيات سياسية ودبلوماسية واضحة تمكنه من مجاراة وتحقيق أهدافه على صعيد النفوذ الإقتصادى والتجاري، والتى تتمثل فى السعى لتأسيس أوروبا مستقرة ذات نفوذ قوى فى العالم. ونظرا لإعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر فى العالم، فإنه يأخذ فى إعتباره المنافسة الدولية، مع إستمراره بالدعم والترويج للتجارة العالمية وذلك من خلال الدعوة لتحرير قواعد التجارة العالمية.

ويعتمد الاتحاد الأوروبي على ثلاث مكونات رئيسية للنشاطات الخارجية للإتحاد وهى السياسة التجارية، التنمية والتطوير، بالإضافة إلى البعد السياسى. وهى الأمور التى تم دعمها من خلال الآليات العملية الضخمة لسياسة خارجية موثوق بها في الميادين التجارية والإقتصادية والدبلوماسية. ويتضح من جدول (1) أن الناتج المحلى الاجمالى للاتحاد الاوروبى بلغ نحو 23% من الناتج المحلى العالمى، كما تبلغ صادرات الاتحاد الاوروبى نحو 32.8% من صادرات العالم، فى حين تبلغ واردات الاتحاد الاوروبى نحو 32.0% من واردات العالم كمتوسط للفترة (2013-2015)، مما يشير الى قوة تأثر الاتحاد الاوروبى فى الاقتصاد العالمى.

3 – ماهية الشراكة الأورو متوسطية: توفر الشراكة الأورومتوسطية تعاوناً في ثلاثة مجالات: المجال السياسى والأمنى، والمجال الاقتصادى والمإلى، والمجال الاجتماعى والثقافى والإنسانى. ويصاحب هذه الشراكة برنامج للتنمية، واتفاقية التنمية فى الشرق الأوسط (ميدا).

وتهدف الشراكة في المجال السياسى والأمنى إلى توفير منطقة من السلام والاستقرار. والآلية الأساسية لهذه الشراكة هى وضع "الميثاق الأورومتوسطى للسلام والاستقرار". إلا أن هناك تعثر فى إحراز تقدم فى هذا الميثاق نظرا للوضع الأمني الخاص للمنطقة. ومن بين الجهود الأخرى في المجال السياسي والأمني الندوات والشبكات التي تم تشكيلها لمناقشة مواضيع مثل منع الصراع والاستجابة وقت الكوارث.

وتهدف الشراكة في المجال الاقتصادى والمالي إلى إيجاد منطقة يورومتوسطية للتجارة الحرة بحلول عام 2010. وإلى جانب تحرير التجارة الذى يلتزم به الشركاء في دول البحر المتوسط وأوروبا، فإن الشركاء فى دول البحر الأبيض المتوسط يلتزمون بتطبيق التجارة الحرة فيما بينهم. وبالإضافة إلى تشجيع اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المنطقة – كاتفاقية أغادير الموقعة في فبراير 2004 بين المغرب وتونس ومصر والأردن – ركز العمل في هذا المجال على تخفيف العوائق الإدارية أمام التجارة من خلال اتخاذ إجراءات مثل وجود تفاهم في المعايير التقنية.

بينما تهدف الشراكة في المجال الاجتماعى والثقافى والإنسانى إلى تعميق التفاهم المشترك بين الثقافات، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز التبادلات ما بين المجتمعات.

ويغطي هذا المجال مجموعة واسعة من النشاطات مثل الحفاظ على التراث في المنطقة وحمايته وتسهيل فهم الثقافات ضمن المنطقة والتعاون فى مجالات القضاء والهجرة.

إحدى الأدوات الأساسية في الشراكة الأورومتوسطية هى اتفاقيات الانتساب الموقعة ما بين الاتحاد الأوروبي والشركاء فى دول البحر المتوسط، وتوفر هذه الاتفاقيات جدولاً زمنيا للتحول إلى التجارة الحرة بين الأطراف إلى جانب التعاون في مجالات مختلفة، بما فيها الحوار السياسى المستمر.

4 – اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية: بدأت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومصر[24] منذ عام 1995 أسفرت عن توقيع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية فى يونيو 2001. ولقد تم التصديق علي الاتفاق من قبل مجلس الشعب المصري والدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي. ونظراً لرغبة الطرفان في تفعيل الاتفاقية، اقترحت المفوضية الأوروبية أن يتم تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالنواحي التجارية تنفيذاً مبكراً اعتبارا من أول يناير 2004 بموجب خطابات متبادلة. وبتاريخ 2004/1/5 صدر قرار جمهوري رقم 11 لسنة 2004 بالموافقة على تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق المشاركة الواردة في الخطابات المتبادلة. ولقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في يونيو 2004.

أهم بنود الاتفاقية: تتناول بنود الاتفاقية المبادئ الرئيسية والتي من شأنها تم تأسيس اتفاقية تجارة حرة قائمة على التبادل التجاري الثنائي بين الطرفين ويتم ذلك من خلال إلغاء جميع القيود والرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية ومايعادلها من رسوم أخرى خلال فترة انتقالية تصل إلى خمس عشرة عاماً من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، أما بالنسبة لتحرير المنتجات الزراعية الخام والمصنعة والسمكية فقد طوَر الاتحاد الأوروبي الامتيازات التي تحصل عليها تلك الصادرات، وذلك عن طريق إزالة الرسوم الجمركية للعديد من صادرات مصر الرئيسية، وبالمثل تخفض مصر الرسوم الجمركية للعديد من صادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية المصنعة فهي تحظى بنفس الامتيازات المتبادلة بين طرفي الاتفاقية، وبذلك تزداد فرص النفاذ للأسواق بشكل متبادل[22].

كما تتضمن الاتفاقية بنوداً أخرى لتحقيق المزيد من التعاون فيما يتعلق بتقديم الخدمات وقضايا الهجرة والتكامل الاجتماعي والثقافي والتقريب من التشريعات في مجال المنافسة إلى جانب مجالات أخرى عديدة.

5 – المأمول لمصر من الشراكة الأورو– متوسطية[22]:

- **تعزيز التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي والذي يُعد أهم شريك تجاري بالنسبة لمصر.**
- **زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية.**
- **خفض تكاليف الواردات من المدخلات الصناعية من الاتحاد الأوروبي إلى الأسواق المصرية لزيادة تنافسية الصادرات الصناعية في الأسواق الأوروبية.**
- **وجود ضمانات للصناعات الوطنية خلال الفترة الانتقالية حيث نصت الاتفاقية على إستثناء من أحكام المادة (9)، على أنه يجوز لمصر اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محدودة لزيادة أو إعادة تطبيق الضريبة الجمركية، وأنه يقتصر تطبيق هذه الإجراءات على الصناعات الجديدة والوليدة، أو القطاعات التى تخضع لعملية إعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات جسيمة، وعلى وجه الخصوص عندما تنطوي الصعوبات على مشاكل اجتماعية حادة.**
- **إتاحة فرص دخول الأسواق الأوروبية الجديدة عن طريق انضمام المزيد من الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي.**
- **زيادة حجم المساعدات الأوروبية المقدمة لمصر والمنطقة.**
- **إزالة القيود الكمية (الحصص) على صادرات الصناعات النسيجية المصرية.**
- **تكييف التعاون الاقتصادي الذي يمتد إلى التعليم والتدريب والبيئة .. إلخ.**
- **تطوير التعاون العلمي والتكنولوجي (مما يؤدي إلى دعم البحث العلمي في مصر وتحفيز الابداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الجديدة ونشر المعرفة الفنية وبرامج البحث والتطوير).**
- **تضييق الاختلافات في مجال التوحيد القياسي وتقييم المطابقة.**
- **زيادة فرص الاستثمار عن طريق:**
  - **التعاون على زيادة التدفقات الاستثمارية إلى مصر.**
  - **توفير المعلومات حول النظام الاستثماري الأوروبي.**
  - **ايجاد بيئة تشريعية تساعد على زيادة فرص الاستثمار بين الطرفين.**
  - **تحفيز المنافسة بين صادرات المنتجات المصرية بجانب المنتجات الأوربية والمتوسطية.**

- **الاستفادة من تراكم المنشأ ، حيث نصت المادة (8) من الاتفاقية على أنه يسمح بدخول واردات الجماعة من المنتجات التي يكون منشؤها مصر دون ضرائب جمركية أو أي رسوم أخرى لها أثر مماثل، ودون قيود كمية، أو أى قيود أخري ذات أثر مماثل..**

6 – برامج الدعم المقدمة لمصر من الاتحاد الأوروبي [22]:

تم تمويل البرامج الرئيسية في مصر في ظل برنامج " ميدا " للتعاون الإقليمي (1995 – 1999) كالتالي :

- **برنامج تحديث الصناعة (250 مليون يورو).**
- **التمويل الاجتماعي للتطوير – المرحلة الثانية (155 مليون يورو).**
- **برنامج اصلاح قطاع الصحة (110 مليون يورو).**
- **ضمان رأس مال المخاطرة (250 مليون يورو).**
- **برنامج تحسين التعليم (100 مليون يورو).**
- **يونيميد (2.5 مليون يورو) تدعيم الاتحادات الصناعية .**
- **برنامج تعزيز التجارة (66 مليون يورو) .**
- **دعم هيئات الاستثمار (4 مليون يورو) .**
- **المشروعات اليورو متوسطية الصغيرة والمتوسطة (2.8 مليون يورو) .**
- **الابتكارات اليورومتوسطية برنامج ابتكارات التكنولوجيا والجودة (15 مليون يورو)**

6 – أهم المتغيرات الدولية والاقليمية خلال فترة الدراسة وآثارها المتحققة والمحتملة على الشراكة الأورومتوسطية:

أ – الأزمة المالية العالمية: أدى الركود الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى سلسلة من الهزات العنيفة، التي تعاقبت تأثيراتها المباشرة على الأسواق المالية والاقتصادية الأوروبية وأثرت بشكل غير مباشر على تجارتها الخارجية ,إلى درجة استحضر معها سيناريو تاريخي وآخر مستقبلي، الأول يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929, والسيناريو الثاني يتحدث عن مشهد انهيار الوحدة الأوروبية مع دخول اليونان، اسبأنيا، والبرتغال، بولندا وايطاليا في أزمة اقتصادية طرحت فرضيات الانسحاب من الوحدة الأوروبية، وتبع هذا المشهد انخفاض

التصنيف الائتماني للعديد من الاقتصادات الأوروبية، مما أدى إلى ارتباك على مستوى الأسواق المالية وارتفاع مخاطر الاستثمار، وتراجع مناخ الأعمال، فأدى كل هذا إلى انهيار الكثير من المصارف، مما أدى إلى تدخل البنوك المركزية لضخ السيولة الكافية لإنقاذ هذه المصارف.

أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات البطالة في منطقة اليورو، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، مما شكل ضغطاً مستمراً على ساسة الاتحاد الأوروبي، وانخفضت نسبة النمو إلى أقل من الصفر منذ بداية الأزمة، ولم تسجل أي ارتفاع إلى عام 2012 بنسبة 1% وفي 2013 وصلت إلى 1.1%، وبلغت في الربع الأول من عام 2014 نسبة 0.3% في منطقة اليورو، 0.5% في دول الاتحاد، وتشير التوقعات بلوغها في نهاية 2015 في منطقة اليورو إلى حدود 1.4%، 1.5% في دول الاتحاد[1].

كما أن أزمة الديون السيادية وصلت إلى حدود 90% إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي مابين 2011، 2012، ولأول مرة تخطت معظم الدول الأوروبية حدود 60% المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، كما أن عجز الميزانية وصل إلى 4% متجاوزاً سقف 3% المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت فيما يتعلق بنسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي[4].

هذه المعطيات المتعلقة بالأزمة المالية تؤثر بشكل كبير على دعم الشراكة الأورومتوسطية لأن الاتحاد الأوروبي سيكون طيلة السنوات المقبلة ملزماً بتحقيق تلك النسب من النمو، لأجل تحقيق التعافي من آثار الأزمة، ومن أجل القضاء نهائيا على أزمة الديون السيادية, فهناك أكثر من 17 دولة داخل الاتحاد هي أولى بالقروض وبرنامج المساعدات، ثم تأمين الجوار الأقرب إلى أوروبا من مخاطر الأزمة الاقتصادية، وتجنيب الجوار شرق أوروبا إغرءات الاتحاد الاوراسي[1].

---

(1) الاتحاد الأوراسي هو تجمع إقليمي، سياسي واقتصادي وأمني، دعا له الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد عودته إلى السلطة خلفا لميدفيديف في 2012 ويضم في عضويته حاليا إضافة إلى روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، بدأ العمل بمفوضيته الاقتصادية ودخل الاتفاق النهائي للتجمع حيز التنفيذ مطلع 2015 بعد التوقيع الثلاثي على معاهدة التأسيس منتصف 2014.

إلا أن هذا لايعني أن كل عواقب هذه الأزمة كانت في اتجاه التأثير السلبي على الشراكة الأورومتوسطية، فحتى في ظل هذه الآثار كان هناك الكثير من الفرص التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لشركاء الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

حيث يرى البنك الدولي أن أحد أسباب تأثير الأزمة المالية تعود إلى ضعف الأسواق الناشئة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تجارته الخارجية، وأن توسيع وتفعيل هذه الأسواق يتطلب رفع الحظر عن نوع من التكنولوجيات اللازمة لدفع النمو مستقبلاً، من خلال الشراكات الثنائية، ويقدم البنك الدولي بهذا الخصوص دراسة إحصائية وتحليلية لأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مابين 2000، 2010, حيث تشير الأرقام إلى أن أكثر التدفقات التجارية كانت للمنتجات ذات استخدام التكنولوجيات المتوسطة إلى الضعيفة بنسبة 290% مقارنة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيات المتقدمة[8].

هذا الوضع الذي نتج عن الأزمة المالية يمكن أن يستغله شركاء المتوسط من خلال خلق مشاريع مشتركة تمكنهم من الاحتكاك بالخبرات الغربية، وتحصيل نوع من المعارف التقنية لدعم المؤسسات المحلية مستقبلا في بناء تقنيات ذاتية في الإنتاج.

ب – ثورات الربيع العربي: إعلامياً هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ونجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية وإسقاط نظام القذافي والذي لقى مصرعه في تلك الأحداث، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا[23].

وقد أطلق الاتحاد الأوربى إعلان أو وثيقة المزيد من أجل المزيد More for– More – فى اعقاب ثورات الربيع العربى التى تقوم على أساس برنامجى سبرينج اللذان يتضمنان دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، وأيضاً منظمات المجتمع المدنى Civil Society Facility، ووفقا للإعلان الصادر عن الاتحاد الأوربى فى 25 مايو 2011،

لتقييم سياسات الاتحاد الأوربى مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط وبالتحديد دول الربيع العربى حيث تقوم هذه السياسة على أساس " المزيد فى مقابل المزيد"، على أساس المزيد من الدعم المإلى من الاتحاد الأوربى للدول التى تقوم بالمزيد من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية.

كما[2] أطلق الاتحاد - اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة " Deep and Comperhenive Free Trade Agreement" فى 26 سبتمبر من عام 2011 على أساس الاستعداد لإيجاد مناطق حرة فى إطار من الاتفاقيات التجارية الحرة الشاملة والعميقة باعتبار ذلك أداة لدعم الانتقال الديمقراطى والاصلاح الاقتصادى، وتقوم هذه المفاوضات على أساس عدد من المعايير الواردة ضمن برنامج " سبرينج" السابق الإشارة إليه فى مجال عملية التحول الديمقراطى، وفى مجال الإصلاح الاقتصادى فإن الأمر يتضمن عدد من الشروط والالتزامات الاقتصادية تقع على عاتق الدول المتوسطية من بينها النفاذ للأسواق وبخاصة الأسواق الزراعية، وأسواق الخدمات والسلع العامة والاستثمارية ومن بينها المشتريات الحكومية وذلك فى إطار تخفيض التعريفة الجمركية على السلع والبضائع الأوربية، ويتوقع أن يتم التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة وذلك على أساس مجموعة من المعايير والأسس التى تنسجم مع سياسة الاتحاد الأوربى فى علاقته مع بلدان جنوب المتوسط والتى تقوم على عدد من الركائز الأساسية التى تهدف إلى المزيد من حرية التجارة وفتح أسواق بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر والتى تقوم على العناصر الآتية:

- تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة ومن ثم المزيد من تحرير أسواق الخدمات العامة وبخاصة المشتريات الحكومية.
- تسهيل نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق وبالطبع فإن المستفيد الأول فى هذا الإطار هو الاتحاد الأوربى ويكفى أن نشير إلى العجز التجاري المزمن لمصر فى علاقته بالأتحاد الاوربى وزيادته بمعدلات مرتفعة منذ توقيع اتفاق الشراكة وحتى الآن.
- إصلاح البنية القانونية والتشريعية بما يضمن المزيد من التقارب بين بلدان الاتحاد الاوربى وبلدان جنوب المتوسط، ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك قوانين الملكية الفكرية، حيث قامت مصر فى عام 2002 بإصدار القانون 82 الخاصة بالملكية الفكرية.

- تسهيل حركة رؤوس الأموال والمدفوعات.
- حماية التنافسية.
- حماية المستهلك.
- تسهيل التجارة والتخفيف من القيود الجمركية.
- ربط التجارة بالاستدامة التنموية.
- خلق آليات للتواصل والاتصال السريع فى الأزمات والخلافات التجارية.

7 – الدراسات السابقة: وقد تم ترتيبها زمنيا كالآتي:

فى دراسة (Zaraoso, 2003) [32] أشارت إلى أن هناك علاقة سلبية بين عامل السكان للدولة المصدرة وتدفق التجارة، للدولة المستوردة حتى عام (1990)، وعلاقة موجبة فى (1991). وأما بالنسبة لعامل المسافة، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية، وأما مرونة الدخل فكانت موجبة. كما أن مرونة دخل الدولة المصدرة أكبر من مرونة دخل الدولة المستوردة. ويرى البحث أن ارتفاع مرونة دخل الدولة المصدرة عن مرونة دخل الدولة المستوردة يرجع الى الارتباط الايجابى لقيمة الصادرات مع دخل الدولة المصدرة والعكس مع الدولة المستوردة، ويمكن الاستفادة من ذلك فى الدراسة الحالية بان ذلك يشير الى ارتفاع أهمية ارتفاع الدخل المحلى لرفع قيمة الصادرات.

وأما دراسة (Lejour and Verheihden, 2004) [27] أشارت إلى وجود التقلبات فى تجارة الخدمات فى المناطق المصدرة والمناطق المستوردة بسبب مجموعة من العوامل منها حجم السوق، وعامل المسافة، وقد تبين بأن عامل المسافة أقل إعاقة لحركة تجارة الخدمات عنها فى تجارة السلع. أما العوامل الأخرى مثل الاختلاف اللغوى وتنظيم أسواق الإنتاج وإعاقتها لتجارة السلع والخدمات فى أوروبا فقد وجدت الدراسة بأن معاملات هذه العوامل ذات معنوية إحصائية عالية.

وفى دراسة (Kimura and Lee, 2004) [25] أظهرت أن معادلات الجاذبية لتجارة الخدمات توازى بقوتها وتأثيرها على الاقتصاد معادلات الجاذبية فى تجارة السلع. كما أظهرت وجود بعض الاختلافات بين تجارة السلع والخدمات من حيث مرونة تأثير المتغيرات على تدفق الخدمات أو السلع. كما أن عامل المسافة الجغرافى أكثر أهمية وتأثيراً فى تجارة الخدمات منها فى تجارة السلع. وهذا يدل على أن تكلفة النقل فى الخدمات الممكن الاتجار بها أعلى منها فى السلع. وأيضاً عند اختبار عامل أن الدول

أعضاء فى نظام تجارة إقليمى واحد وجد أن له معنوية احصائية إيجابية فى كلا التجاريتين، كما أن الحرية الاقتصادية ذات أثر موجب ومعنوى على تجارة السلع وتجارة الخدمات ولكن التأثير أقوى فى تجارة الخدمات. ويرى البحث أن إختلاف النتائج فى البحثين قد ترجع الى اختلاف الدول أو المناطق التى تم تطبيق النموذج، وعموما فقد تأتى الاشارة عكس المتوقع وقد تكون أضعف فى تاثيرها.

وتبين من دراسة النادر، والريمونى، وارشيدت (2010) [6] بأن هناك علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلى الإجمالي وصادرات الأردن السياحية، كما أن هناك علاقة إيجابية بين الصادرات السياحية الأردنية، وعدد السكان فى تلك الدول، أى أن زيادة الدخل أو عدد السكان فى تلك الدول يزيد من الصادرات السياحية الأردنية، وأشارت أيضاً على أن هناك علاقة عكسية بين متغير المسافة وسعر صرف العملات الأجنبية وحجم الصادرات السياحية الأردنية، وعلاقة عكسية أيضاً بين المتغيرات الوهمية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والصادرات السياحية الأردنية.

وخلصت دراسة العبدلى (2010)[5] إلى أن حجم الصادرات البينية تتأثر إيجابيا بحجم النشاط الاقتصادى فى الدولة ممثلا بالناتج المحلى الإجمالي، وحجم تمويل بنك التنمية الإسلامى المقدم للدولة العضو، ومشاركة الدولة فى التكتل الاقتصادى الآسيوى، ومجلس التعاون الخليجى، ومتوسط دخل الفرد، كما تبين وجود علاقة سلبية بين حجم الصادرات البينية وكل من، تكلفة النقل والمواصلات معبراً عنها بعامل المسافة، وكذلك عضوية الدولة فى الاتحاد المغاربى العربى.

وأوضحت نتائج دراسة رفعت، سليمان (2015)[7] لنموذج الجاذبية المعدل للواردات أن إرتفاع مستوى الدخل الفردى فى السعودية يؤدى إلى زيادة واردات مصر من تلك الدولة، بينما تبين أن إرتفاع مستوى الدخل الفردى فى كل من الأردن، لبنان، السودان، سوريا، والإمارات يؤدى إلى إنخفاض واردات مصر من تلك الدول، بينما لم تثبت معنوية تأثير ليبيا على قيمة واردات مصر، ويرى البحث أن تفسير ذلك يرجع الى تأثر نوعية الصادرات والواردات (النوعية الغالبة فيها وهل هى سلع غذائية او غير غذائية او خدمات) بمستوى دخل الدولة المستوردة او المصدرة.

ثانياً : نموذج لقياس أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي:

للإجابة على تساؤل المشكلة البحثية وتحقيق الهدف البحثى يلزم التعرض للاطار النظرى للنموذج المستخدم كالآتي:

أ- توصيف النموذج[10، 11، 13، 16، 28، 30]:

تم استخدام نموذج الجاذبية فى التجارة، ووفقاً للنموذج فان كمية التجارة أوالصادرات أو الواردات بين دولتين (X_{ij}) عبارة عن دالة فى الناتج المحلى الإجمالي (GDP) لكل من الدولتين وعدد السكان فى كل منهما وكذلك المسافة الجغرافية بينهما (بين عاصمتى الدولتين، أو المراكز التجارية) بالاضافة إلى مجموعة من المتغيرات الصورية كالآتي:

$$X_{ij} = \beta_0 Y_i^{\beta 1} Y_j^{\beta 2} N_i^{\beta 3} N_j^{\beta 4} D_{ij}^{\beta 5} A_{ij}^{\beta 6} u_{ij} \quad (1)$$

حيث: Xij تشير إلى كمية التجارة أوالصادرات أو الواردات أو التجارة بين كل دولتين، Yi، Yj تشيران إلى الناتج المحلى الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب،Ni، Nj تشيران إلى عدد السكان لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب، Dij تشير إلى المسافة بين عاصمتى الدولتين (او المراكز التجارية)، بينما تمثل Aij أى عوامل أخرى مساعدة أومعوقة للتجارة بين البلدين، uij حد الخطأ. وهناك صياغة بديلة للمعادلة (1) تستخدم متوسط دخل الفرد بدلاً من عدد السكان.

$$X_{ij} = \gamma_0 Y_i^{\gamma 1} Y_j^{\gamma 2} YH_i^{\gamma 3} YH_J^{\gamma 4} D_{ij}^{\beta 5} A_{ij}^{\beta 6} u_{ij} \quad (2)$$

حيث: YH_i، YH_j تشيران إلى الدخل الفردى فى كل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب. وتعتبر المعادلة (1) والمعادلة (2) متساويتان اذا كانت المعاملات كالآتي:

$\beta_3 = -\gamma_3$; $\beta_4 = -\gamma_4$; $\beta_1 = \gamma_1 + \gamma_3$; $\beta_2 = \gamma_2 + \gamma_4$

وتوصيف المعادلة الثانية عادة مايستخدم فى حالة تقدير الصادرات الثنائية لمنتجات محددة. بينما توصيف المعادلة الأولى يستخدم فى حالة تقدير مجموع الصادرات.

وقد أصبح نموذج الجاذبية واحد من أكثر الأدوات الشائعة نجاحاً فى معالجة الموضوعات المرتبطة بالتجارة الدولية، وغالبا ما يستخدم فى أربع استخدامات[15، 17، 26، 31]:

- التكلفة عند الحدود Cost of Border: عند وجود تسهيلات للتجارة الثنائية بين دولتين i, j، ومع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير فان التجارة البينية داخل الاقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع عن التجارة بين الاقليمين i, j وهو ما يعرف بأثر الحدود.

- تفسير أنماط التجارة Explaining Trade Patterns: حيث يمكن تفسير أنماط التجارة، والتجارة الكلية، والتجارة الثنائية باستخدام معادلة الجاذبية.

- خلق وتحويل التجارة Trade Creation & Trade Diversion: وذلك لمعرفة وجود خلق أوتحويل التجارة بين الدول التى توقع اتفاقية معينة.

- تقدير التجارة المحتملة Calculation of Trade Potentials: حيث يتم محاكاة التجارة الثنائية الطبيعية بين الدول للحصول على التجارة المحتملة وذلك بالاعتماد على معادلة الجاذبية (موضوع البحث).

وقد تم استخدام الصيغة التالية عند التقدير:

$$logXij = \beta_0 + \beta_1 logY_i + \beta_2 logY_j + \beta_3 logN_i(\underline{or\ YH_i}) + \beta_4 logN_j\ (\underline{or\ YHj}) + \beta_5 logDis_{ij} + \beta_6 log\ GFC_i + \beta_7 log\ GFC_j + \beta_8 logYdif_{ij} + \beta_9 logR + \beta_{10} Dumm_1 + \beta_{11} Dumm2 + \beta_{12} Dumm3 + \beta_{13} Dumm4 + \beta_{14} Dumm5 + u_{ij}$$

حيث: تشير GFC_i، GFC_j إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائى لكل من المصدر والمستورد على التوالى للتعبير عن مدى استهلاك الدولة حيث يشير الى مدى قدرة اقتصاد الدولة للانفاق على السلع وبالتالى التأثير على طلب وعرض الدولة للواردات والصادرات على الترتيب، وتشير $Ydif_{ij}$ إلى مربع الفروق للناتج المحلى الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة لتشير الى مدى تأثير الفرق المطلق للاختلاف بين اقتصاديات الدولة المصدرة والمستوردة على طلب وعرض الدولة للواردات والصادرات على الترتيب، وتشير R إلى سعر الصرف للدولة المصدرة مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة المستوردة مضروب فى مكمش الناتج المحلى الإجمالي GDP Deflator للمستورد مقسوما على مكمش الناتج المحلى الإجمالي للمصدر، وتشير $Dumm_1$ إلى متغير صورى يأخذ القيمة واحد فى العام 2008، صفر فى الأعوام الأخرى، وتشير $Dumm_2$ إلى متغير صورى يأخذ القيمة واحد فى العام 2009، صفر فى الأعوام الأخرى وهكذا للوصول إلى $Dumm_5$ متغير صورى يأخذ القيمة واحد فى العام 2014، صفر فى الأعوام الأخرى.

وقد تم استخدام طريقة التقدير للبيانات المختلطة Pooled Estimation وهى تتم بطريقتين: الأولى Random Effects Model (REM) وهو يستخدم عندما يكون التدفق التجاري بين عينة من الشركاء التجاريين محدد عشوائيا، أما الثانى Fixed

Effects Model (FEM) ويكون أفضل من السابق عند تقدير التدفقات التجارية بين الدول المحددة سابقا كالآتي:

– نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) [5]: فى نموذج الآثار الثابتة (FEM)، يتم التعامل مع الآثار المقطعية (μ_i) أو الزمنية (γ_t) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية – وهى الدول– أو الزمن –أى أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة، أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء كانت ذات بعد مقطعى أم زمنى، والتى فى الواقع هى متغيرات غير ملحوظة، إلا أنها تؤثر فى حجم التجارة البينية (TRD). ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد (t-1) لتمثيل السنوات. ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض، مفاده الآثار الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية، وهى محددات التجارة البينية (cov $(X_{it}, \mu_i \text{ and } \gamma_t) \neq 0$).

– نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model): على خلاف نموذج (FEM)، يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية (μ_i) والزمنية (γ_t) على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية الزمنية هى متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوى صفر وتباين محدد (finite)، وتضاف إلى حد الخطأ العشوائى للنموذج. ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسى: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

وبمقارنته مع (FEM)، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفا، فى حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف فى حدها العشوائى. وفى حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية فى نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحياناً كنموذج مكونات الخطأ (error components model) أو مكونات التباين، نظراً لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائى، ولذلك يصبح الخطأ العشوائى كالتإلى:

$$\varepsilon_{it} = \mu_i + \gamma_t + \nu_{it}$$

ويفترض نموذج (REM) أن تحقق هذه المكونات الفروض التالية: ,($\gamma_t \sim IDD(0,\sigma^2\gamma)$), ($\mu_i \sim IID(0, \sigma^2\mu)$), ($\nu_{it}$ $IDD(0, \sigma^2\nu)$)، وأن تكون مستقلة عن بعضها، وكذلك غير مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية: ($cov\ (X_{it,}\ \mu_i \text{ and } \gamma_t) \neq 0$).

لاختبار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة (unobserved heterogeneity)، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الدول (μ_i) أو عبر الفترات الزمنية للدراسة (γ_t)؟ من اجل تطبيق طرق تقدير البأنل (FEM)، (REM)، وتتم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM)، ونموذج الآثار العشوائية (REM) باستخدام اختبار (Hausman test)، وينصب الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وتحديدا يختبر مقدرات النموذجين فى ظل فرض العدم (H_0): بأن مقدار الآثار العشوائية متسقة (consistent) وكفؤة (efficient)، مقابل الفرض البديل (H_1): بأن مقدار الآثار العشوائية غير متسقة. ويستخدم الاختبار إحصائية (H) التى لها توزيع (χ^2)، بدرجة حرية (k)، وفق الصيغة التالية:

$$H = \left(\hat{\beta}^{FE} - \hat{\beta}^{RE}\right)\left[Var\left(\hat{\beta}^{FE}\right) - Var\left(\hat{\beta}^{RE}\right)\right]^{-1}\left(\hat{\beta}^{FE} - \hat{\beta}^{RE}\right) \sim \chi^2\,(k)$$

فإذا كانت قيمة الإحصائية كبيرة فهذا يعنى أن الفرق بين المقدرتين معنوى، وعليه يمكن رفض فرض العدم القائل بأن الآثار العشوائية متسقة، والقبول بنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية، فيكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب. كما تم استخدام اختبار Wald للتأكد من معنوية تأثير الزمن.

وقد تم تطبيق نموذج الجاذبية لإجمالى الصادرات والواردات والتجارة الاجمالية بما فيها المنتجات البترولية.

ب- الاشارات المتوقعة: المستوى المرتفع للناتج المحلى الإجمالي فى الدولة المصدرة يشير إلى مستوى مرتفع من الانتاج والذى يزيد من تيسر وجود السلع للتصدير، لذلك فانه من المتوقع أن تكون β_1 موجبة. ومن المتوقع ان تكون قيمة المعامل β_2 للمتغير Y_j موجبة لأنه فى وجود مستوى مرتفع من الناتج المحلى الإجمالي فى الدولة المستوردة يمكن زيادة حجم الاستيراد. بينما تقدير معامل السكان للدولة المصدرة β_3 فانه من الممكن

ان يكون موجب أوسالب ويعتمد ذلك على حجم صادرات الدولة⊥. اما بالنسبة لمعامل السكان للدولة المستوردة β_4 فاشارته تكون أيضاً موجبة أو سالبة لنفس السبب. بينما من المتوقع ان يكون معامل المسافة سالب لأنه يعبر عن كل المصادر المحتملة للتكلفة التجارية، وعموما فان نموذج الجاذبية يستخدم المسافة لتمثيل التكاليف التجارية، ومع ذلك فقد اوضح **Bougheas**[14] ان تكاليف النقل ليست دالة فى المسافة فقط ولكن أيضاً فى البنية الأساسية العامة حيث ان تكاليف النقل تزيد بزيادة المسافة وتنخفض فى حالة وجود بنية أساسية جيدة. وقد أضيف متغير الإنفاق الاستهلاكى النهائى والذى من المتوقع أن تكون اشارته سالبة للمصدر وموجبة للمستورد (حالتى الصادرات والواردات) ومن الممكن ان تكون موجبة أوسالبة للتجارة، كما أدخل[12] المتغير $Ydif_{ij}$ وهو عبارة عن مربع الفرق فى الناتج المحلى الإجمالي بين الدولة المصدرة والمستوردة ومن المتوقع أن تكون اشارته موجبة، كما تم ادخال متغير سعر الصرف للنموذج لوجود البعد الزمنى فى التحليل، ومن المتوقع أن تكون اشارته سالبة⊠.

وقد تم تقدير النموذج حيث تضمنت المحاولة الأولى استخدام عدد السكان، بينما تضمنت المحاولة الثانية نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بديلاً لعدد السكان وتم استخدام المحاولتين بغرض المقارنة وكانت النتائج متقاربة، حيث تم استخدام النموذج المقدر فى تقدير حجم الصادرات، والواردات، والتجارة المأمولة وذلك بالتعويض فى النموذج المقدر لتحديد حجم الصادرات، والواردات، والتجارة المأمولة (أى ما يجب أن تكون عليه الصادرات، والواردات، والتجارة)، مع ملاحظة أن النموذج ليس للتنبؤ بل يقارن الوضع الفعلى للصادرات والواردات والتجارة بالوضع المأمول (الوضع الذى تم حسابه فى ضوء المتغيرات المؤثرة عليها).

ويجب ملاحظة أن الواردات ليست بالضرورة أمر سئ فى كل الاحيان، فقد يتطلب الأمر في مراحل التنمية إستيراد بعض المواد الأولية والوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، كما أنها ووفقا لنظريات التجارة الدولية (الميزة النسبية، الميزة التنافسية، ...)، من المفترض أن تعزز المنافسة وتخفض التكلفة وتحسن الجودة وتتيح أنواع متعددة من

⊥ كما زاد عدد السكان فمن الممكن أن يزيد أو يقل حجم الصادرات.

⊠ تناسب عكسى بين سعر الصرف وحجم الصادرات.

السلعة أو الخدمة، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية للمنتجين ويستفيد المستهلكين، ويتنوع هيكل الصادرات والواردات بين مصر والاتحاد الاوروبى، حيث يمثل الوقود المعدني ومواد التشحيم، والمواد الكيميائية، والسلع المصنعة أهم الصادرات المصرية الجزء الاكبر من الصادرات المصرية الى الاتحاد الاوروبى، فى حين يمثل الاغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام غير الصالحة للأكل، والوقود المعدني ومواد التشحيم، والمواد الكيميائية، والسلع المصنعة، وآلات ومعدات النقل الجزء الاكبر من الواردات المصرية من الاتحاد الاوروبى، وذلك كما يتضح من جدول (2).

ثالثاً: النتائج البحثية:

بإجراء كل من تحليل Fixed Effects Model، Random Effects Model وذلك بدون المتغيرات الصورية، ثم المقارنة بين الطريقتين باستخدام Hausman test، تبين أفضلية طريقة Random Effects Model على طريقة Fixed Effects Model، وتم إختبار معنوية معاملات المتغيرات الصورية المستخدمة بين الفترات الزمنية باستخدام Wald Test وقد تبين عدم أهمية المتغيرات الصورية التى تعبر عن الزمن.

1- الصادرات: يتضح من جدول (3) أن كمية الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي انخفضت من حوالي 9.2 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 6.0 مليار دولار عام 2015 وبانخفاض يقدر بنحو 35.0% عن عام 2008.

يتضح من جدول (4) منطقية المتغيرات الداخلة فى التحليل من حيث الإشارة باستثناء الناتج المحلى الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، وسعر الصرف وقد يرجع ذلك الى عدم استقرار سعر الصرف المصرى عند السعر الرسمى المعلن أمام العملات الاخرى ومنها اليورو مما يجعل تأثيرها السلبى، هذا بالاضافة الى أن الاتفاقيات التجارية بين مصر والاتحاد الاوروبى تحدد كمية الصادرات المصرية بغض النظر عن تأثير المتغيرات الاخرى. وقد ثبتت معنوية كل من عدد السكان (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي) لدول الاتحاد الأوروبي، ومربع الفروق بين الناتج المحلى الإجمالي، والمسافة، وسعر الصرف، والإنفاق الاستهلاكى لدول الاتحاد الأوروبي، كما لم تثبت معنوية الفروق بين الزمن (Dumm) للسنوات التى تضمنها التحليل وذلك كما يتضح من Wald Test، وكانت أهم المتغيرات المؤثرة إيجابيا فى صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي تمثلت

فى عدد السكان (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي) لدول الاتحاد الأوروبي، والإنفاق الاستهلاكى النهائى لدول الاتحاد الأوروبي، بالاضافة إلى مربع الفرق بين الناتج المحلى الإجمالي لكل من مصر ودول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت المرونة حوالي 0.64، 2.02، 0.11 على الترتيب، مما يشير إلى أن زيادة هذه المتغيرات بحوالي 1% يؤدى إلى زيادة الصادرات من مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 0.64%، 2.02%، 0.11% على الترتيب، فى حين أثرت المسافة عكسيا على صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت المرونة حوالي -1.66، مما يشير إلى زيادة المسافة بحوالي 1% يؤدى إلى إنخفاض الصادرات من مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 1.66%، كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي 0.65، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة تفسر حوالي 65% من التغير فى المتغير التابع، والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة فى النموذج وذلك للمحاولتين على حد السواء.

أ- المقارنة بين الوضع الفعلى والمأمول بين السنوات: يتضح من جدول (5) أن قيمة الصادرات المصرية الفعلية إلى الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 9.2 مليار دولار عام 2008، إنخفضت إلى حوالي 8.0 دولار عام 2010، فى حين بلغت قيمة الصادرات المصرية المأمولة إلى الاتحاد الأوروبي (28 دولة) حوالي 4.9 مليار دولار عام 2008، زادت إلى حوالي 5.2 دولار عام 2010 (نفس النتيجة للمحاولتين)، مما يشير إلى انه على الرغم من إنخفاض قيمة الصادرات فى الوضع الفعلى وتزايد قيمة الصادرات فى الوضع المأمول، إلا أن الوضع الفعلى لازال أفضل من الوضع المأمول وذلك للفترة الأولى، الامر الذى قد يشير الى أن الاتفاقيات التجارية بين مصر والاتحاد الاوروبى هى التى تحدد كمية الصادرات المصرية بغض النظر عن تأثير المتغيرات الاخرى. كما يوجد العديد من العوائق التى تحول دون زيادة الصادرات المصرية ومنها النوافذ التسويقية (القيود الكمية خلال فترات معين)، الشروط الصحية المبالغ فيها فى أغلب الاحيان، تشابه القواعد الانتاجية لبعض دول الاتحاد الاوروبى من مصر وخصوصا الدول المطلة على البحر المتوسط ... الى غير ذلك من العوامل العديدة.

كما يتضح من جدول (6) أن قيمة الصادرات المصرية الفعلية إلى الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 8.1 مليار دولار عام 2013، إنخفضت إلى حوالي 6.0

دولار عام 2015، فى حين بلغت قيمة الصادرات المصرية المأمولة إلى الاتحاد الأوروبي (28 دولة) حوالي 6.2 مليار دولار عام 2013، إنخفضت إلى حوالي 5.6 دولار عام 2015 (نفس النتيجة للمحاولتين)، مما يشير إلى أن الوضع الفعلى لازال أفضل من الوضع المأمول. ومن ذلك يتضح ضرورة العمل على زيادة الصادرات المصرية والتخلص من المعوقات التى تؤدى إلى إنخفاضها وذلك للفترة الثانية.

ب- المقارنة بين الوضع الفعلى والمأمول بين الدول: يتضح من جدول (5) أن متوسط قيمة الصادرات المصرية الفعلية إلى الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 410.0، 119.7، 789.0، 490.9، 281.8، 2161.7، 850.4، 1564.4، 864.0 مليون دولار لكل من بلجيكا، وقبرص، وفرنسا، والمانيا، واليونان، وايطاليا، وهولندا، واسبأنيا، والمملكة المتحدة على الترتيب باعتبارها أهم الدول المستوردة من مصر، فى حين بلغ متوسط قيمة الصادرات المصرية المأمولة إلى دول الاتحاد الأوروبي والتى زاد فيها الوضع المأمول عن الفعلى حوالي 76.2، 26.6، 27.1، 9.2، 27.7، 869.5، 816.7، 328.8، 14.6، 26.3، 2.1، 112.6، 59.2، 36.6 مليون دولار لكل من النمسا، وكرواتيا، والدنمارك، واستونيا، وفنلندا، وفرنسا، والمانيا، واليونان، ولاتفيا، وليتونيا، ولوكسمبورج، وبولندا، وسلوفاكيا والسويد على الترتيب، ومن ذلك يتضح أن الصادرات المصرية الفعلية لم تبلغ إلى الوضع المأمول لهذه الدول، ومن ذلك يتضح ضرورة العمل على زيادة الصادرات المصرية والتركيز بصفة أساسية على هذه الدول وذلك للفترة الأولى.

كما يتضح من جدول (6) أن متوسط قيمة الصادرات المصرية الفعلية إلى الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 371.0، 142.0، 761.2، 620.7، 295.7، 2257.6، 289.5، 360.1، 118.7، 104.7، 559.9، 977.3 مليون دولار لكل من بلجيكا، وقبرص، وفرنسا، والمانيا، واليونان، وايطاليا، ومالطا، وهولندا، والبرتغال، ورومانيا، واسبأنيا، والمملكة المتحدة على الترتيب باعتبارها أهم الدول المستوردة من مصر، فى حين بلغ متوسط قيمة الصادرات المصرية المأمولة إلى دول الاتحاد الأوروبي والتى زاد فيها الوضع المأمول عن الفعلى حوالي 85.2، 36.0، 25.3، 13.4، 31.2، 1144.9، 1101.9، 17.6، 27.9، 3.7، 122.5، 87.0، 56.4 مليون دولار لكل من النمسا، وكرواتيا، والدنمارك، واستونيا، وفنلندا، وفرنسا، والمانيا، ولاتفيا، وليتونيا،

ولوكسمبورج، وبولندا، وسلوفاكيا والسويد على الترتيب، ومن ذلك يتضح أن الصادرات المصرية الفعلية لم تبلغ إلى الوضع المأمول لهذه الدول، ومن ذلك يتضح ضرورة العمل على زيادة الصادرات المصرية والتركيز بصفة أساسية على هذه الدول وذلك للفترة الثانية.

2 – الواردات: يتضح من جدول (3) أن كمية الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي زادات من حوالي 14.4 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 24.1 مليار دولار عام 2015 وبزيادة تقدر بنحو 67.6% عن عام 2008.

يتضح من جدول (7) منطقية المتغيرات الداخلة فى التحليل من حيث الإشارة باستثناء الناتج المحلى الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، وسعر الصرف، ويرجع ذلك ايضا لنفس السبب الذى ذكر فى الصادرات، وقد ثبتت معنوية كل من عدد السكان (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي) لدول الاتحاد الأوروبي، ومربع الفروق بين الناتج المحلى الإجمالي، والمسافة، والإنفاق الاستهلاكى لدول الاتحاد الأوروبي، كما لم تثبت معنوية الفروق بين الزمن (Dumm) للسنوات التى تضمنها التحليل وذلك كما يتضح من Wald Test، وكانت أهم المتغيرات المؤثرة إيجابيا فى واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي تمثلت فى الإنفاق الاستهلاكى النهائى لدول الاتحاد الأوروبي، بالاضافة إلى مربع الفرق بين الناتج المحلى الإجمالي لكل من مصر ودول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت المرونةحوالي 2.17، 0.09 على الترتيب، مما يشير إلى زيادة هذه المتغيرات بحوالي 1% يؤدى إلى زيادة واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 2.17%، 0.09% على الترتيب، فى حين أثرت المسافة عكسيا على واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت المرونة حوالي –0.83، مما يشير إلى زيادة المسافة بحوالي 1% يؤدى إلى إنخفاض واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 0.83%، كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي 0.64، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة تفسر حوالي 64% من التغير فى المتغير التابع، والباقى يرجع إلى عوامل غير مُقاسة فى النموذج وذلك للمحاولتين على حد السواء.

أ- المقارنة بين الوضع الفعلى والمأمول بين السنوات: يتضح من جدول (5) أن قيمة الواردات المصرية الفعلية من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 14.4 مليار دولار عام 2008، ارتفعت إلى حوالي 17.2 دولار عام 2010، فى حين بلغت قيمة الواردات

المصرية المأمولة من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) حوالي 8.6 مليار دولار عام 2008، زادت إلى حوالي 14.3 دولار عام 2010 (نفس النتيجة للمحاولتين)، مما يشير إلى أن الوضع الفعلى أسوا من الوضع المأمول (باعتبار الوضع الافضل هو إنخفاض الواردات) وذلك للفترة الأولى.

كما يتضح من جدول (6) أن قيمة الواردات المصرية الفعلية من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 21.3 مليار دولار عام 2013، زادت إلى حوالي 24.1 دولار عام 2015، فى حين بلغت قيمة الواردات المصرية المأمولة من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) حوالي 19.9 مليار دولار عام 2013، زادت إلى حوالي 21.6 دولار عام 2015 (نفس النتيجة للمحاولتين)، مما يشير إلى أن الوضع الفعلى أسوا من الوضع المأمول، (باعتبار الوضع الافضل هو إنخفاض الواردات) وذلك للفترة الثانية.

ب- المقارنة بين الوضع الفعلى والمأمول بين الدول: يتضح من جدول (5) أن متوسط قيمة الواردات المصرية الفعلية من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 1.6، 3.6، 2.9، 1.2 مليار دولار لكل من فرنسا، والمانيا، ايطاليا، والمملكة المتحدة على الترتيب باعتبارها أهم الدول المصدرة إلى مصر، فى حين بلغ متوسط قيمة الواردات المصرية المأمولة من دول الاتحاد الأوروبي لهذه الدول حوالي 1.8، 1.5، 1.6، 1.4 مليار دولار على الترتيب، ومن ذلك يتضح أن الواردات المصرية الفعلية أعلى من الوضع المأمول، ومن ذلك يتضح ضرورة العمل على خفض الواردات المصرية والتركيز بصفة أساسية على الدول التى ينخفض فيها الوضع المأمول عن الوضع الفعلى وذلك للفترة الأولى.

كما يتضح من جدول (6) أن متوسط قيمة الواردات المصرية الفعلية من الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 1.1، 2.2، 5.5، 3.4، 1.1، 1.7، 1.4 مليار دولار لكل من بلجيكا، وفرنسا، والمانيا، وايطاليا، وهولندا، واسبأنيا، والمملكة المتحدة على الترتيب باعتبارها أهم الدول المصدرة إلى مصر، فى حين بلغ متوسط قيمة الواردات المصرية المأمولة من دول الاتحاد الأوروبي لهذه الدول حوالي 0.7، 3.7، 3.1، 2.6، 1.2، 1.2، 2.6 مليار دولار على الترتيب، ومن ذلك يتضح ضرورة العمل على خفض الواردات المصرية والتركيز بصفة أساسية على الدول التى ينخفض فيها الوضع المأمول عن الوضع الفعلى وذلك للفترة الثانية.

3- التجارة: يتضح من جدول (3) أن حجم التجارة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي زادات من حوالي 23.6 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 30.1 مليار دولار عام 2015 وبزيادة تقدر بنحو 27.5% عن عام 2008.

يتضح من جدول (8) منطقية المتغيرات الداخلة فى التحليل من حيث الإشارة باستثناء الناتج المحلى الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، وسعر الصرف، وقد ثبتت معنوية كل من مربع الفروق بين الناتج المحلى الإجمالي، والمسافة، والإنفاق الاستهلاكى لدول الاتحاد الأوروبي، كما لم تثبت معنوية الفروق بين الزمن (Dumm) للسنوات التى تضمنها التحليل وذلك كما يتضح من Wald Test، وكانت أهم المتغيرات المؤثرة إيجابيا فى التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي تمثلت فى الإنفاق الاستهلاكى النهائى لدول الاتحاد الأوروبي، بالاضافة إلى مربع الفرق بين الناتج المحلى الإجمالي لكل من مصر ودول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت المرونةحوالي 1.85، 0.11 على الترتيب، مما يشير إلى زيادة هذه المتغيرات بحوالي 1% يؤدى إلى زيادة التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي بحوالي 1.85%، 0.11% على الترتيب، فى حين أثرت المسافة عكسيا على التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت المرونة حوالي -0.89، مما يشير إلى زيادة المسافة بحوالي 1% يؤدى إلى إنخفاض التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي بحوالي 0.89%، كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي 0.58، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة تفسر حوالي 58% من التغير فى المتغير التابع، والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة فى النموذج وذلك للمحاولتين على حد السواء.

أ- المقارنة بين الوضع الفعلى والمأمول بين السنوات: يتضح من جدول (5) أن قيمة التجارة المصرية الفعلية مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 23.6 مليار دولار عام 2008، زادت إلى حوالي 25.2 دولار عام 2010، فى حين بلغت قيمة التجارة المصرية المأمولة مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة) حوالي 14.9 مليار دولار عام 2008، زادت إلى حوالي 20.1 دولار عام 2010 (نفس النتيجة للمحاولتين)، مما يشير إلى أن الوضع الفعلى للتجارة أعلى من الوضع المأمول وذلك للفترة الأولى.

كما يتضح من جدول (6) أن قيمة التجارة المصرية الفعلية مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 29.4 مليار دولار عام 2013، زادت إلى حوالي 30.1 دولار عام

2015، فى حين بلغت قيمة التجارة المصرية المأمولة مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة) حوالي 25.3 مليار دولار عام 2013، إنخفضت إلى حوالي 25.3 دولار عام 2015 (نفس النتيجة للمحاولتين)، مما يشير إلى أن الوضع الفعلى للتجارة أعلى من الوضع المأمول وذلك للفترة الثانية.

ب- المقارنة بين الوضع الفعلى والمأمول بين الدول: يتضح من جدول (5) أن متوسط قيمة التجارة المصرية الفعلية مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 1.2، 2.4، 4.1، 5.0، 1.7، 2.3، 2.1 مليار دولار لكل من بلجيكا، فرنسا، والمانيا، وايطاليا، وهولندا، واسبأنيا، والمملكة المتحدة على الترتيب باعتبارها أهم الدول التى لها تجارة مع مصر، فى حين بلغ متوسط قيمة التجارة المصرية المأمولة مع دول الاتحاد الأوروبي لهذه الدول حوالي 0.5، 2.9، 2.6، 2.6، 1.0، 1.2، 2.3 مليار دولار على الترتيب، ومن ذلك يتضح أن التجارة المصرية الفعلية أعلى من الوضع المأمول، وذلك للفترة الأولى.

كما يتضح من جدول (6) أن متوسط قيمة التجارة المصرية الفعلية مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة) بلغت حوالي 1.4، 3.0، 6.1، 1.1، 5.6، 1.0، 1.5، 2.3، 2.4 مليار دولار لكل من بلجيكا، فرنسا، والمانيا، واليونان، وايطاليا، ومالطا، وهولندا، واسبأنيا، والمملكة المتحدة على الترتيب باعتبارها أهم الدول التى لها تجارة مع مصر، فى حين بلغ متوسط قيمة التجارة المصرية المأمولة مع دول الاتحاد الأوروبي لهذه الدول حوالي 0.7، 4.6، 4.3، 0.6، 3.4، 0.04، 1.4، 1.5، 3.5 مليار دولار على الترتيب، ومن ذلك يتضح أن التجارة المصرية الفعلية أعلى من الوضع المأمول، وذلك للفترة الثانية.

جدول (1): الاهمية النسبية للناتج المحلى الاجمالى والصادرات والواردات واعادة التصدير وإعادة الاستيراد للاتحاد الاوروبى بالنسبة للعالم خلال الفترة (2013-2015)

البنود	2013	2014	2015	المتوسط
الناتج المحلى الاجمالى	23.43	23.63	21.99	23.017
الصادرات	32.72	32.89	32.90	32.837
الواردات	31.87	32.32	31.87	32.02
اعادة التصدير	2.56	2.65	1.73	2.313
اعادة الاستيراد	9.60	12.44	6.48	9.507

Source:https://comtrade.un.org/db/mr/rfCommoditiesList.aspx?px=S4&cc=total.

جدول (2): قيمة صادرات وواردات مصر للاتحاد الاوروبى بالمليون دولار خلال الفترة (2014-2016)

البنود	الصادرات			الواردات		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016
الاغذية والحيوانات الحية [SITC Rev.4 code 0]	782.7	708.9	734.0	2858.2	2947.1	1989.2
المشروبات والتبغ [SITC Rev.4 code 1]	0.3	1.3	1.9	119.4	176.4	104.2
المواد الخام، غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود [SITC Rev.4 code 2]	289.8	254.0	257.7	2192.8	1593.1	1209.4
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة [SITC Rev.4 code 3]	2239.2	1585.0	1249.3	2068.5	3604.0	1681.4
الزيوت الحيوانية والزيوت النباتية والدهون والشمع [SITC Rev.4 code 4]	17.1	8.1	12.0	23.9	115.9	76.3
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة [SITC Rev.4 code 5]	1783.5	1039.9	1158.9	3982.7	4303.1	3455.8
سلع مصنعة مصنفة أساسا حسب المادة [SITC Rev.4 code 6]	1549.9	1244.1	1178.2	3380.8	3196.9	2954.3
آلات ومعدات النقل [SITC Rev.4 code 7]	526.2	499.9	570.9	6792.9	7100.7	6514.7
مواد مصنعة متنوعة [SITC Rev.4 code 8]	661.0	602.7	578.4	989.7	1043.6	818.5
السلع والمعاملات غير المصنفة في مواضع أخرى من التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC Rev.4 code 9]	46.2	50.0	81.6	44.0	9.8	2.6
الجملة	7895.9	5994.0	5822.7	22452.8	24090.6	18806.5

Source:
https://comtrade.un.org/db/mr/rfCommoditiesList.aspx?px=S4&cc=0,1,2,3,4,5,6,7,8,9.

رابعاً: الملخص والتوصيات:

أصبحت مصر شريكا في اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية (اليوروميد) منذ العام 2003، كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر حاليا حيث يتم تصدير حوالي 33% من الصادرات المصرية إليه، وقد بدأت مصر في تنفيذ الشق التجاري من اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في الأول من يناير عام 2004، وتم تفعيل الاتفاقية في الأول من يونيو من نفس العام، وكان الهدف الرئيسي منها هو تأسيس منطقة حرة للتبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي. وكان لبعض التغيرات الاقليمية والدولية في الفترة من عام 2011 بعض الأثر على حركة التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، وتتبلور المشكلة البحثية فى التساؤل الآتى: هل العلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي تصل إلى المستويات المرغوب فيها أم لازالت دون المستوى؟ سواء كان ذلك للصادرات أو الواردات أو حجم التجارة.

وقد تم استخدام نموذج الجاذبية، حيث اعتمد البحث على بيانات 28 دولة هى أعضاءالاتحاد الأوروبي بالاضافة إلى مصر، وقد تم استخدام طريقة التقدير للبيانات المختلطة Pooled Estimation مع استخدام كل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) مع استخدام Hausman test لتحديد الطريقة الافضل، وإختبار معنوية معاملات المتغيرات الصورية المستخدمة بين الفترة الزمنية باستخدام Wald Test.

وكانت أهم النتائج كالآتي:

انخفضت كمية الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 9.2 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 6.0 مليار دولار عام 2015 وبما يقدر بنحو 34.9%.

زادات كمية الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 14.5 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 24.3 مليار دولار عام 2015 وبما يقدر بنحو 67.0%.

زادات كمية التجارة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 23.8 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 30.3 مليار دولار عام 2015 وبما يقدر بنحو 27.4%.

زادت قيمة الصادرات المصرية المأمولة إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 4.9 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 5.2 دولار عام 2010، وإنخفضت من حوالي 6.2 مليار دولار عام 2013، إلى حوالي 5.6 دولار عام 2015. وبذلك لم تبلغ الصادرات المصرية الفعلية إلى الوضع المأمول لحوالي نصف دول الاتحاد الأوروبي سواء للفترة الأولى أو الثانية.

زادت قيمة الواردات المصرية المأمولة من الاتحاد الأوروبي حوالي 8.6 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 14.3 دولار عام 2010، وإنخفضت قيمة الواردات المصرية المأمولة من الاتحاد الأوروبي حوالي 19.9 مليار دولار عام 2013، إلى حوالي 21.6 دولار عام 2015. وبذلك زادت الواردات المصرية الفعلية على الوضع المأمول لحوالي 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي سواء للفترة الأولى أو الثانية والتى يجب التركيز عليها لخفض الواردات.

زادت قيمة التجارة المصرية المأمولة مع الاتحاد الأوروبي حوالي 14.9 مليار دولار عام 2008، إلى حوالي 20.1 دولار عام 2010، وإنخفضت فى حين بلغت قيمة التجارة المصرية المأمولة مع الاتحاد الأوروبي حوالي 25.3 مليار دولار عام 2013، إلى حوالي 25.3 دولار عام 2015. وبالتإلى فأن التجارة المصرية الفعلية أعلى من الوضع المأمول، سواء للفترة الأولى أو الثانية.

ويوصى البحث بالآتى:

– يجب العمل على زيادة الصادرات المصرية والتخلص من المعوقات التى تحول دون ذلك والوصول بها إلى المستويات الملائمة.

– التركيز بصفة أساسية على الدول مرتفعة الوضع المأمول عن الفعلى لزيادة الصادرات المصرية.

– التركيز بصفة أساسية على الدول منخفضة الوضع المأمول عن الفعلى لخفض الواردات المصرية.

– العمل على رفع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوربي، وخاصة المشروعات التى تتعلق بالإنتاج الموجه للتصدير في إطار التبادل التجاري.

– العمل على تحديث الهيكل الاقتصادي لمصر، وتطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا للاستفادة من الشراكة.

– تشجيع منشآت الأعمال بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي من الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

– إزالة التعريفات الجمركية بشكل مدروس من قِبل مصر، حتى لا يؤدي إلى مواجهة الشركات المصرية لمنافسة جديدة من الشركات الأوربية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما قد يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من تلك الشركات، مما يضاعف من إختلالات الميزان التجاري لمصر.

مراجع الدراسة

1. الآفاق الاقتصادية العالمية: موجز صندوق النقد الدولي، 2013، ص2.
2. التقرير الاستراتيجي المصري 2007-2013، لجنة الاتحاد الأوروبي، على الرابط التالي http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_egypt_en.pdf
3. الجريدة الرسمية العدد 47، 30، نوفمبر 2003.
4. الشيدي، تشينسيا وغروس، دانييل (2013)، أزمة اليورو هل تقود إلى حوكمة أنجع وأقوى؟ في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2012، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، ص ص 45-47.
5. العبدلى، عابد بن عابد (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1.
6. النادر، حسن والريمونى، أحمد وارشيدت، آلاء (2010)، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية: باستخدام نموذج الجاذبية "حالة الأردن" (1976-2004)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 4.
7. رفعت، عمرو عبد الحميد وسليمان، عصام صبرى (2015)، تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية بإستخدام نموذج الجاذبية، مجلة اسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد 60، العدد 1.
8. مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2013، ص18.
9. وارنر، اندرو (2013)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر، ص23.
10. Aldakhil, Khalid I. (2001), An Application of Gravity and Modified Gravity Models & developing Economy, Arab Economic Journal, No. 23. Vol 9, Spring.
11. Anderson, James E. (1979), A Theoretical Foundation for the Gravity Equation, American Economic Review, Vol. 69, March.
12. Arnon, A., Spivak, A. and Weinblatt, J., (1996), The potential for trade between Israel, the Palestinians and Jordan, World Economy, Vol.19.
13. Bergstrand, Jeffrey H. (1989), The Generalized Gravity Equation, Monopolistic Competition, and the Factor-Proportions Theory in International Trade, The Review of Economics and Statistics, Vol. 71.
14. Bougheas, S and *et al.*, (1999), Infrastructure, transport costs and trade, Journal of International Economics, Vol. 47.
15. Burger, M.J., Van Oort, F.G. and Linders, G.M. (2009), On the Specification of the Gravity Model of Trade: Zeros, Excess Zeros and Zero-Inflated Estimation,the ERIM Report Series Research in Management, ERIM Research

Program: Organizing for Performance. https://repub.eur.nl/pub/14614/ERS-2009-003-ORG.pdf

16. **Feenstra, Robert C., Markusen, James A., and Rose, Andrew K. (1999), Using the Gravity Equation to Differentiate Among Alternative Theories of Trade, University of California and University of Colorado,3 August.**
17. **Haq, Z., Meilke, K., and Cranfield J. (2011), The Gravity Model and The Problem of Zero's in Agrifood Trade, CATPRN (Canadian Agricultural Trade Policy and Competitiveness) Research Network Working Paper, August. http://ageconsearch.tind.io//bitstream/116851/2/CATPRN-WP_2011-02_Haq-Meilke-Cranfield.pdf**
18. **Hodson, Dermot (2016), Eurozone Governance: From the Greek Drama of 2015 to the Five Presidents, Report, JCMS: Journal of Common Market Studies, 54 (S1), pp150-166.**
19. **http://comtrade.un.org/db/mr/daCommoditiesResults.aspx?px=HS2007&cc=total .**
20. **http://unstats.un.org/unsd/comtrade/dqQuickQuery.aspx**
21. **http://www.distances.com**
22. **http://www.tas.gov.eg/Arabic/EU%20Partnership/Agreement/**
23. **https://ar.wikipedia.org/wiki/**
24. **https:// www.mti.gov.eg/Arabic/Agreements /تجارة/EuEgypt_ar.doc.**
25. **Kimura, F. and Lee, H. (2004), The Gravity Equation in International Trade in Services, European Trade Study Group Conference.**
26. **Krueger, Anne O., (1999), Trade creation and trade diversion under NAFTA, Cambridge, National Bureau of Economic Research, Working Paper 7429. https://core.ac.uk/download/pdf/6646302.pdf**
27. **Lejour, A. and Verheijdan, J.P., (2004) Services Trade within Canada and the European Union, CPB Discussion Paper. Vol. 24.**
28. **Matyas, L. (1997), Proper Econometric Specification of the Gravity Model, the World Economy, vol. 30.**
29. **Oliver, Tim (2016), What impact would a Brexit have on the EU, Dahrendorf Analysis, LSE Ideas, Retrieved June, http://www.lse.ac.uk/IDEAS/pdf/Dahrendorf-pdf/Dahrendorf-Analysis-Brexit-Tim-Oliver.pdf.**
30. **T., Bayoumi and Eichengreen, Barry, (1995), Is Regionalism Simply a Diversion? Evidence from the Evolution of the EC and EFTA, IMF Working Paper # 109. Washington DC.**
31. **Wall, Howard J. (2000), Gravity Model Specification and the Effects of the Canada-US Border, Working Paper 2000-024A, September, https://research.stlouisfed.org/wp/2000/2000-024.pdf**
32. **Zarzoso, Inmaculada Martínez, (2003) Gravity model: An Application to Trade between Regional Blocs, Proyecto Generalitat Valenciana. Vol.**